عباس حسن وموقفه من بعض علل النّحويين
في كتابه: النحو الوافي
(مسائل مختارة من أبواب التوابع)

إعداد

ريم منصور صالح الهمزاني

معيدة في قسم اللغة العربية ، كلية العلوم الإنسانية
والاجتماعية، جامعة الملك سعود ، الرياض،
المملكة العربية السعودية

عباس حسن وموقفه من بعض علل النّحويين في كتابه: النحو الوافي (مسائل مختارة من أبواب التوابع)

ريم منصور صالح الهمزاني
قسم اللغويات ، قسم اللغة العربية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: ralhmazani@ksu.edu.sa

الملخص:
للتعليل النحوي أهمية تنبع من اقترانه بالدرس النحوي منذ نشأته؛ إذ يُعد وسيلة لتبرير الأحكام وتثبيت القواعد، كما أنّ التعليل طُبع –لاحقًا– بطابع أبعده عن الهدف المنشود، والغاية التعليمية المرجوّة؛ فتناولت الدراسة–في جزئها التنظيري– معناه ونشأته وأقسامه، مبيّنة التطور الذي حصل، وموقف العلماء من ذلك.
كما أنّ في كتاب النحو الوافي تعليلات نحوية جديرة بالدراسة والتفحّص، فتعنى الدراسة–أيضًا– بالوقوف على بعض تلك المسائل التي اقترنت بتعليلات النحويين، وبيان موقف عباس حسن من تلك التعليلات. واتُبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.
وسارت هذه الدّراسة وفق مخطّط مكوّن مِن مقدّمة، وتمهيد، وانتظم في فصلين احتوى الفصل الأول منهما على مبحثين، عرض في أولاهما معنى العلة لغة، وفي اصطلاح النحويين، وفي المبحث الثاني أقسام العلة ونشأتها. وأما الفصل الثاني فحوى مبحثين –أيضًا–وُقف في الأول على المسائل المختارة من أبواب التوابع التي تجلى فيها موقف ومنهج عباس حسن من تعليلات النحويين. وأما المبحث الثاني؛ فوقف عند خصائص منهجه وموقفه المتبع تجاه تلك العلل، وخُتم البحث بخاتمة تحوي أهم النتائج، ومِنها:
• نشأ التعليل مذ نشأ النحو، ميسرًا مسوقًا لتبرير قواعده وأحكامه، ثم مر بمراحل شوهته وطبعته بالكلفة والتعسف، وهذا بدوره أدى إلى ثورة بعض العلماء عليه، والدعوة إلى تخليص النحو من تلك العلل المتعسفة.
• يُعد عباس حسن واحدًا من النحويين الذين سعوا جاهدين إلى تخليص النحو من الشوائب التي أبعدته عن غايته، ومرماه.
• لم يَرُد عباس حسن العلل على إطلاقها؛ إنّما قبل العلل التي تخدم المعنى.

الكلمات المفتاحية: التعريف بعباس حسن، كتاب النحو الوافي، العلة في النحو العربي ، نشأة العلة النحوية ، اقتران جملة النعت بالواو الزائدة، الجملة الواقعة نعتًا.

Abbas Hassan and his position on some of the grammarians' problems in his book: Al-Nahhu Al-Wafi (Selected issues from the chapters on subsidiaries)

Reem Mansour Saleh Al-Hamzani
Department of Linguistics, Department of Arabic Language, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: ralhmazani@ksu.edu.sa

Abstract :

Grammatical explanation has an importance that stems from its association with the grammatical lesson since its inception. It is considered a means of justifying rulings and establishing rules, and the reasoning was later imprinted in a way that took it away from the desired goal and the desired educational purpose. The study - in its theoretical part - dealt with its meaning, origin, and divisions, indicating the development that occurred, and the position of scholars on that.

Also, in the book Al-Naho Al-Wafi, there are grammatical explanations worthy of study and examination. The study also aims to identify some of those issues that were associated with the explanations of the grammarians, and to explain Abbas Hassan's position on those explanations. In this research, the descriptive analytical method was followed.

This study proceeded according to a plan consisting of an introduction and a preface, and was organized into two chapters; the first chapter contained two sections, in the first of which the meaning of the cause was presented in language, and in the terminology of grammarians, and in the second section, the sections of the cause and its origin. As for the second chapter, it contained two sections - also - in the first, it focused on the selected issues from the chapters on the consequences, in which the position and approach of Abbas Hassan became clear from the explanations of the grammarians.

Keywords: Introduction To Abbas Hassan, The Book Of Adequate Grammar, The Vowel In Arabic Grammar, The Origin Of The Grammatical Vowel.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي يقول الحق، وهو يهدي إلى سواء السبيل، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورسول رب العالمين –عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم–، وبعد:

درس ونوقش في هذا البحث موضوع: عباس حسن وموقفه من بعض علل النحويين في كتابه النحو الوافي، وطبقت هذه الدراسة على مسائل متفرقة من أبواب التوابع، ومن دواعي اختيار هذا الموضوع والبحث فيه؛ ما للتعليل النحوي من أهمية تنبع من اقترانه بالدرس النحوي منذ نشأته؛ إذ يُعد وسيلة لتبرير الأحكام وتثبيت القواعد، كما أنّ التعليل طُبع –لاحقًا– بطابع أبعده عن الهدف المنشود، والغاية التعليمية المرجوّة؛ فتناولت الدراسة–في جزئها التنظيري– معناه ونشأته وأقسامه، مبيّنة التطور الذي حصل، وموقف العلماء من ذلك.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع: وجود مسائل في كتاب النحو الوافي تحتوي على تعليلات نحوية جديرة بالدراسة والتفحّص، فتعنى الدراسة–أيضًا– بالوقوف على بعض تلك المسائل التي اقترنت بتعليلات النحويين، وبيان موقف عباس حسن من تلك التعليلات.

كما لم أجد –فيما اطلعت عليه– دراسة تناولت موقف عباس حسن من تعليلات النحويين، في أبواب التوابع تحديدًا.

فعباس حسن اعتمد في عرض المسائل منهجية محددة تجاه التعليلات التي تقترن بها، واضعًا نصب عينيه الدارس، ومدى تحقق الغاية المرجوة من دراسة النحو، وفهم قواعده.

فهذه الدراسة تظهر مكانة التعليل النحوي عند القدامى، والتطور الذي لحق به، كما تظهر الفكر النحوي لدى عباس حسن، وكيف خرج عن

النمطية، وتقف عند بعض الجوانب التي خالف فيها عباس حسن طرائق النحويين في التعليل، والجوانب التي وافقهم فيها.

واتُبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

واقتضت طبيعة البحث أن ينتظم في فصلين احتوى الفصل الأول منهما على مبحثين، عرض في أولاهما معنى العلة لغة، وفي اصطلاح النحويين، وفي المبحث الثاني أقسام العلة ونشأتها.

وأما الفصل الثاني فحوى مبحثين –أيضًا–وقف في الأول على المسائل المختارة من أبواب التوابع، التي تجلى فيها موقف ومنهج عباس حسن من تعليلات النحويين، وأما المبحث الثاني؛ فوقف عند خصائص منهجه وموقفه المتبع تجاه تلك العلل، وخُتم البحث بخاتمة تحوي أهم النتائج، ثم قائمة للمصادر والمراجع.

وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد.

التمهيد

التعريف بعباس حسن وكتابه النحو الوافي

أ- التعريف بعباس حسن:

ولد الأستاذ عباس حسن عام ١٣١٨هـ-١٩٠٠م في بلدة (منوف) في مصر. تلقى تعليمه الأوّل في كتّاب القرية؛ فحفظ ما تيسر من القرآن، وتعلّم مبادئ القراءة والكتابة، ثم انتقل إلى الأزهر، ثم دار العلوم. ودرس فيها على يد شيخوها الذين يعدّون من صفوة العلماء ومنهم: الشيخ أحمد الإسكندري والشاعر محمد عبد المطلب، وغيرهم من العلماء. وعمل في عام ١٩٢٥م مدرسًا بمدرسة الناصرية الابتدائية، ثم تنقل للتدريس في بعض المدارس الثانوية، وانتقل لتدريس النحو بدار العلوم، وظلّ فيها إلى أن رُقّي أستاذًا مساعدًا، ثم أستاذًا، ثم اختير عضوًا لمجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٧م [١].

وقد كان لخاله: علي عباس فضل في تربيته وتعليمه[٢].

وأمّا اتّجاهه النّحويّ فقد كان واحدًا من دعاة التيسير مع الحفاظ على التّراث؛ فهو يدعو إلى الوسطية بين الأصالة والمُعاصرة[٣]، ولمْ ينتمِ لمذهب دون آخر، ولمْ يتحيّز لمدرسة نحويّة دون أخرى[٤].

---

١ ينظر: يوسف، محمد خير، تتمة الأعلام، ط٢، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ج١، ص٢٦٣، ٢٦٤. شعبان، مصطفى، ٧-٩-٢٠١٧م، من أعلام اللغة المعاصرين، تاريخ الاطلاع على الموقع:١٦-١٢-٢٠٢٣م، https://www.m-a-arabia.com.

٢ شعبان، مصطفى، ٧-٩-٢٠١٧م، من أعلام اللغة المعاصرين، تاريخ الاطلاع على الموقع:١٦-١٢-٢٠٢٣م، https://www.m-a-arabia.com

٣ ينظر: نكروف، أسماء، " **مناهج التيسير النحوي المعاصرة**": عباس حسن أنموذجًا"، المركز الجامعي الونشريسي، ع١، مج٦، ٢٠٢٢م، ص ٥٧٩-٥٨٩.

٤ ينظر: المرجع السابق.

من أبرز مؤلفاته: كتاب النحو الوافي، وكتاب اللغة والنحو بين القديم والحديث، وكتاب المتنبي وشوقي.

مما قيل فيه:" **من أركان الدفاع عن لغة القرآن، الذائدين عن الفصحى وسلامتها، كما كان في طليعة المنافحين عن قواعد النحو الأصلية....**" [١].

توفي-رحمه الله- عام ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م [٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأخبار التي وصلت عن سيرة عباس حسن وحياته قليلة.

ب- كتاب النحو الوافي:

ألّف عباس حسن كتاب النحو الوافي في أربع مجلدات، تضم مسائل نحوية وصرفية، مع ربطها بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، وقسّم المسائل التي يطرحها إلى قسمين، قسم موجز يناسب طلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات، وقسم مفصّل مناسب للأساتذة والمتخصصين. وقد أشار إلى منهجه ودستوره في تأليف الكتاب، وهو[٣]:

١-تجميع مادة النحو والصرف في كتاب واحد ذي أربعة أجزاء كبار.

٢-العناية بلغة الكتاب وضوحًا، وإشراقًا، وإحكامًا، واسترسالًا، بعيدًا عن التعقيد والحشو والإطالة، والتوّقف لمناقشة لفظ، أو اعتراض على لغة، مع الحرص على تعبيرات وأساليب القدماء.

٣-اختيار الأمثلة الناصعة البارعة في أداء مهمتها من توضيح القاعدة وكشف غموضها؛ ولذلك عدل عن إيراد كثير من الشواهد القديمة، التي

---

١ الخطيب، عدنان، " **فقيد العربية الأستاذ عباس حسن**"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٥-٦، مج٢، ١٩٧٩م، ص٢٣٠-٢٤٥.

٢ ينظر: محمد خير، تتمة الأعلام، ج١، ص٢٦٤.

٣ ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٧، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦م، ج١، ص ٥ - ١١.

تتردد بين أغلب كتب النحو؛ لأنها -كما يقول- مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، والمعاني البعيدة التي تتطلب جهدًا وعناءً، فإن خلت الشواهد من ذلك؛ فقد تُستبقى.

٤-كما أشار عباس حسن إلى منهجه المتبع في التعليل النحوي؛ إذ بين أنه ابتعد عن العلل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، يقول:" **وحسبنا من التعليل أن يقال: "المطابقة للكلام العربي الناصع"، ومن الآراء أن يقال:" مسايرة فصيح اللغة وأفصحها"... و"الأفصح والفصيح" هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النحوية والصرفية بأن الخير في اتباع رأي دون آخر، وأن الأفضل إيثاره على سواه**"[١]، ثم وضّح الهدف من اتباع هذا المنهج، فقال: "**لأنه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللهجات...**"[٢].

وفي سياق ذلك أشار إلى منهجه المتبع في إيراد التعليلات، إذ يستعين -أحيانًا- بالتعليل وتعدد المذاهب في تيسير مفيد، أو في تشريع لغوي، أو لتبصير المتخصصين ببعض اللهجات واللغات التي تعين على فهم النصوص القديمة، أو لتفسير ظواهر لغوية غامضة.

٥-يدوّن أسماء المصادر في بعض المسائل التي قد تتطلب الرجوع إليها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عباس حسن في أكثر المسائل النحويّة في كتابه اعتمد على المصادر القديمة، مثل: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، همع الهوامع للسيوطي، شرح التصريح للأزهري، وغيرها.

٦-لا يلتزم طريقة واحدة في التأليف؛ فقد تكون الطريقة استنباطية وقد تكون إلقائية، أو حوارية.

---

١ عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٨، ٩.

٢ المرجع السابق، ص٩.

٧-اتبع تقسيم (ابن مالك) للأبواب النحوية، كما ورد في ألفيته.
٨-الإشارة أحيانًا إلى صفحة سابقة أو لاحقة، ويدوّن رقمها، وذلك إذا اتصلت بالمسألة المعروضة.

ومما يدل على قيمة هذا الكتاب وأهميته في تخليص النحو مما شوهه، قوله في مقدمته: "**والحق أن "النحو" منذ نشأته داخلته -كما قلنا- شوائب؛ نمت على مرّ الليالي... فشوهت جماله، وأضعفت شأنه... فلم يبق بد ان تمتد إليه الأيدي البارة القوية، متمالئة في تخليصه مما شابه...**"[1]، ومن تلك الشوائب: العلل؛ إذ أشار في العرض السابق لمنهجه، إلى أنه يحاول تخليص النحو من العلل التي وصفها بالزائفة.

فهذا الكتاب واحد من الكتب التي تُعنى بنهضة النحو، وإحيائه وتخليصه من كل ما كدّره.

١ عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٤.

الفصل الأول:

العلة في النحو العربي

المبحث الأول: معنى العلة في اللغة وفي اصطلاح النحويين.

قبل الشروع في عرض معنى العلة النحوية، لابد من التعريج على لفظ (علة) في بعض المعاجم اللغوية.

جاء في لسان العرب:" **والعِلَّة المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أَي مَرِض، فَهُوَ عَلِيلٌ، وأَعَلَّه اللهُ، وَلَا أَعَلَّك اللهُ أَي لَا أَصابك بِعِلَّة. واعْتَلَّ عَلَيْهِ بِعِلَّةٍ واعْتَلَّه إِذا اعْتَاقَهُ عَنْ أَمر. واعْتَلَّه تَجَنَّى عَلَيْهِ... وَهَذَا عِلَّة لِهَذَا أَي سبَب. وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: فَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَضْرِب رِجْلي بِعِلَّة الرَّاحِلَةِ أَي بِسَبَبِهَا...**"[1].

وفي تاج العروس:" **وَقد {اعْتلَّ الرجلُ عِلَّةً صعبةً. وَهَذِه} عِلَّتُه، أَي سببُه، وَفِي المُحكَم: وَهَذَا عِلَّةٌ لهَذَا، أَي سببٌ لَهُ، وَفِي حديثِ عائشةَ: فكانَ عبدُ الرحمنِ يضربُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الراحِلَة. أَي بسَبَبِها...**"[2].

والتعليل النحوي بمعناه الاصطلاحي، يوافق معنى السبب، وفيما يلي أقوال للنحويين تثبت ذلك:

يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب: (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي): " **ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه. وأَمّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ ستراها في باب النَّداء إن شاء الله تعالى**"[3].

---

١ ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، تحقيق: جماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ج١١، ص٤٧١، مادة: علل.

٢ الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، تحقيق: جماعة من المحققين، د.ط، دار الهداية، د.م، د.ت، ج٣٠، ص٤٨، مادة: علل.

٣ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٢٩١.

وأشار ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إلى هذا المعنى حين علل لرفع الفعل؛ فقال : "**وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العلل الأول، وههنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله**"[١].

ووقف ابن جني(ت٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص عند العلل وقفة طويلة، وأثبت أن مصطلح العلة يأتي مرادفًا للسبب؛ إذ يقول: **ألا ترى أنك لو سألت رجلًا عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: زيد قام أخوه فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت: هذا قول البصريين. ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين، أي هذا رأي هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء**"[٢].

وتُعرف العلة النحوية اصطلاحًا بأنها: " **الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو... هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصياغة**"[٣].

من العرض السابق، وما فيه من استشهاد بأقوال النحويين؛ يتضح أنّ العلة بمعناها الاصطلاحي تعني سبب اتخاذ حكم ما، أو سبب ورود كلام العرب على وجه دون آخر.

والعلة النحوية ركن يقوم عليه القياس الذي يعد أصلًا من الأصول التي بنى النحويون عليها أحكامهم، وللقياس أركان أربع يقوم عليها، وهي: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، والأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس،

---

١ ابن السراج، أبو محمد محمد بن السري، الأصول في النحو، ت:عبدالحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ج١، ص٥٤.

٢ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، د.ت، ج١، ص٩.

٣ المبارك، مازن، النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط١، المكتبة الحديثة، د.م، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ص٩٠.

والحكم هو ما ينتقل من المقيس إلى المقيس عليه، أما العلة فهي: " **السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه**" [1].

فالعلة النحوية ركن من أركان القياس؛ إذ تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وتسوّغ الحكم الذي يلحق بكل منهما.

المبحث الثاني: نشأة العلة النحوية وأقسامها:

أولًا: نشأتها:

تزامنت نشأة العلة النحوية مع وضع النحو العربي، ويستدل على ذلك بما في كتب النحويين القدماء من تعليلات كثيرة، تسوّغ الأحكام وتبرّر القواعد، وخير شاهد على ذلك: ما ساقه سيبويه في "الكتاب" –الذي يعد أول مدونة نحوية وصلت إلينا–من تعليلات ابتدأها هو، وتعليلات نقلها عن الخليل وغيره، ما يدل على اعتداد النحويين بمبدأ العلية منذ القدم.

ولعل سبب ظهور التعليل مبكرًا يعود إلى طبيعة بني البشر الذين لا يقبلون –عادة– الأحكام على إطلاقها، وإنما يبحثون لها عن علة وسبب يسوغ قبولها ويعللها؛ فمن العسير –كما ذُكر– أن تقبل الأحكام بلا مبررات. وفي هذا السياق يقول الدكتور مازن المبارك: "**ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي منذ وجد**"[2].

ولقد حظي التعليل بعناية النحويين كونه أداة ووسيلة تعين على فهم الظواهر اللغوية وتفسرها.

---

١ ينظر: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط١، دار النفائس، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٠٨. وينظر:العوادي، أسعد خلف، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ط١، دار الحامد، عمّان، ٢٠٠٩م، ص١٩، ٢٠.

٢ مازن المبارك، النحو العربي، ص٥١.

والتعليل في مراحله الأولى منسجم مع حس العربي، وذوقه اللغويين، بعيد عن التكلف والتصنّع وافتعال العلل[١].

ومرّت العلة النحوية في تطورها ونشأتها بمراحل مختلفة، مكتسبة خصائص تميزها في كل مرحلة، ويمكن أن تقسم المراحل على النحو التالي[٢]:

أولًا: مرحلة النشأة (القرن الثاني الهجري):

تبدأ هذه المرحلة برجال النحو من الطبقة الأولى، وتحديدًا بعبدالله بن إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، وتنتهي بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)[٣].

ويقول الزبيدي عن عبدالله بن إسحاق: "**وهو أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو**"[٤].

ويقول عن الخليل بن أحمد:" **وكان الخليل ذكيًّا فطِنًا شاعرًا، واستنبط من العروض وعلل النحو ما لم يستنبطه أحد، ومالم يسبقه إلى مثله سابق...**"[٥].

ولفت اهتمامُ الخليل بالتعليل، وبسط القول فيه تلاميذَه وأهل زمانه، فسألوه متحيرين عن أمر تلك العلل، أهي من اختراعه أم سبق إليها؟ فقال:"

---

١ ينظر: شنوقة، سعيد، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصّل، ط١، المكتبة الأزهرية لتراث، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٨٧.

٢ قسمت على نحو قريب من هذا عند الدكتور: علي أبو المكارم، ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٥٢، ١٥٦، ١٦٤.

٣ ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٥٢، مازن المبارك، النحو العربي، ص٥٣.

٤ الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل، ط٢، دار المعارف، د.م، د.ت، ج١، ص٣١.

٥ المرجع السابق، ص٤٧.

إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له "أخرى" فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا؛ لعلة كذا وكذا ... وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول، فليأت بها"[1].

وفي كتاب سيبويه تعليلات كثيرة منسوبة إلى شيخه الخليل بن أحمد؛ ما يدل على أنّ التعليل استقطب جهود علماء النحو الأوائل، وشغل حيزًا من تفكيرهم واهتمامهم، وتوجيههم للقواعد والأحكام.

وقد اختصت التعليلات في هذه المرحلة بخصائص وميزات تخوّل عدّها مرحلة مستقلة من مراحل التعليل، وهذه الخصائص هي:

١-جزئية النظرة والموضوع: إذ لم تعالج سوى قضايا جزئية ومسائل فرعية[2].

٢-جاءت متوافقة منسجمة مع القواعد: فليس ثمة تناقض بين التعليل والقواعد؛ فما التعليل إلا مبرر لتلك القواعد مسوّغ لها، ثم شرحًا لبواعثها وأهدافها[3].

---

١ الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص٦٥.

٢ ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٥٤.

٣ ينظر: المرجع السابق، ص١٥٥.

٣-الوقوف عند النصوص اللغوية: إذ يطوعون التعليل في خدمة النصوص اللغوية، ولا يناقضونها [١].

٤-بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللغة ومن حسها، وإن كانت فكرتها مقتبسة من التفكير الفلسفي[٢].

المرحلة الثانية: وتبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاج(ت٣١١هـ)، ويمكن أن يؤرخ لها؛ فتبدأ من منتصف القرن الثاني الهجري وتنتهي في بداية القرن الرابع.

ومن أبرز رجال هذه المرحلة: سيبويه، الذي اهتم بتعليل الأحكام في كتابه، وإن كانت العلة عنده تجيء عفوًا من غير تكلف؛ إذ كان يقصد من التماس العلل تثبيت الأحكام النحوية، وتوجيه الاهتمام إلى الحكم النحوي أولًا[٣].

ومن شواهد التعليل عند سيبويه، قوله في باب (ما ينتصب على إضمار الفعل):" **وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعِداً، وأخذتُه بدرهم فزائدا. حذفوا الفعَل لكثرة استعمالهم إيّاه، ولأنَّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء، لو قلتَ: أخذتُه بصاعد كان قبيحا، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: اخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعداً، أو فذهَبَ صاعِداً**"[٤].

وتميز عن شيوخه المتقدمين بالتوسّع في التعليل، والإكثار مما كان نزرًا قليلًا عندهم[٥].

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة-وتحديدا بعد نهاية القرن الثاني الهجري- الاهتمام بالتعليل؛ فأصبح موضوعًا ذا قيمة عند النحاة، وانتشر

---

١ ينظر: المرجع السابق.

٢ ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص٥٧، ٦٩.

٣ ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص٦٦.

٤ سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٠.

٥ ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص٦٣.

انتشارًا واسعًا، وصنّفت مؤلفات خاصة بهذا الجانب الذي يعد من جوانب البحث النحوي، ومن تلك المصنّفات: " **العلل في النحو**" لقطرب (ت٢٠٦هـ)[١]، و"**علل النحو**" للمازني(ت٢٤٩هـ)، و"**المقتضب**" للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، والذي حرص من خلاله على تعليل مسائل النحو، وألف ابن كيسان (ت٢٩٩هـ)"**المختار في علل النحو**".[٢]

كما تميز التعليل في هذه المرحلة بأنّه أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي، ويضمها في إطار شامل متكامل، وقدّم الدكتور علي أبو المكارم تفسيرًا لانتشار التعليل، وزيادة الاهتمام بأمر العلة في هذه المرحلة، فقال: " **التقعيد النحوي للظواهر اللغوية، قد اكتمل أو كاد في المرحلة السابقة، وفي بداية هذه المرحلة؛ إذ شمل التقعيد معظم الظواهر اللغوية... ومن ثم لم تعد الرغبة في التقعيد مسيطرة على مشاعر النحويين... مما أتاح لهم أن يشغلوا بهذا الجانب الجديد من جوانب البحث النحوي...**" [٣].

يشير الدكتور في القبس السابق إلى أنّ النحويين اتجهوا إلى مجال آخر من مجالات البحث النحوي، وهو التعليل؛ لأنّ النحويين السابقين قد قعّدوا القواعد، ووضعوا الأسس والضوابط، فتفرّغ هؤلاء للتعليل، والتصنيف فيه.

المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة في القرن الرابع الهجري:

شغل التعليل في هذه المرحلة حيزًا كبيرًا من اهتمام العلماء، وأثر ذلك ملموس في مؤلفاتهم ومدوناتهم، ومن أولئك: ابن السراج (ت٣١٦هـ)،

---

١ ينظر: المرجع السابق، ص٦٩.

٢ ينظر: الكندي، خالد سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط١، دار المسيرة، عمّان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م، ص١٤٧. وينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص٧١.

٣ علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص١٥٨، ١٥٩.

والزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، والسيرافي(ت٣٦٨هـ)، وابن جني(ت٣٩٢هـ) وغيرهم.

ومما يميز هذه المرحلة: زيادة الاهتمام بالتعليل بشكل ملحوظ، وأصبح التعليل هدفًا بحد ذاته، واستُنفد جهد كبير للتأليف في هذا المجال[١].

وتشعب البحث النحوي، وتعقدت دراسته، حتى انتهى الأمر إلى أنْ ذهب بعض النحويين مذاهب غريبة ومتكلفة في افتعال العلل، واصطبغت تلك الأبحاث بصبغة الفلسفة والمنطق، فبعد النحو عن مراميه وأهدافه، وأصبح التعليل غاية بعد أنْ كان وسيلة لغاية[٢].

وهذا –بطبيعة الحال– أدى إلى ظهور اتجاه مختلف تمامًا ومناقض لهذا المذهب؛ إذ ظهر من طعن في التعليل النحوي بطابعه المتكلف، ودعا إلى اطراحه، وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢) الذي ألف كتابًا سماه:" الرد على النحاة"، وقال في مقدمة كتابه: " **واني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعَّرت مسالكُها، ووهَنَتْ مبانيها، وانحطَّت عن رُتْبَة الإقناع حججُها**"[٣]. والمتأمل للفصل الذي يدعو فيه ابن مضاء إلى طرح التعليل، يلحظ أنّه لا يقصد التعليل على إطلاقه، إنّما مراده تلك العلل التي تبعد النحو عن غايته التعليمية، وتلبسه طابع التكلف والتعقيد، أما العلل التي يحصل بواسطتها التعلم والمعرفة؛ فهي مقبولة، يقول: "**والرفق**

١ ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص٩٤.

٢ ينظر: العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص٢٤، ٢٥.

٣ ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، ط١، دار الاعتصام، د.م، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م، ص٦٤.

بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أن العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة! وذلك في بعض المواضع"[1].

فابن مضاء يدعو إلى قبول العلل التعليمية واطراح ما عداها؛ وهذا يدل على ظهور أنواع أخرى من التعليل وسيأتي بيانها في المبحث الآتي.

وقد أحدثت هذه الدعوة صدًى واسعًا؛ إذ ظهر من أيد هذه الدعوة، ونادى بترك ما لا يعين على التعلم وما لا فائدة من معرفته.

ومن مؤيديه: أبو حيان، الذي يقول: "**والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيرا ما نطالع أوراقنا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض... فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم...**" [2].

وفي المقابل ظهرت أصوات أخرى تندد بهذه الدعوة، وتنافح عن العلل، ومن أصحاب تلك الدعوات: ابن جني الذي شغل التعليل مكانا في مؤلفاته؛ فعقد أبوابًا للتعليل في كتابه: (الخصائص)، ومن بين هذه الأبواب بابًا سماه: (باب في الردّ على من اعتقد فساد علل النحويّين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلل)[3]، وكذلك ابن خروف(ت٦٠٧هـ) الذي ألف كتابًا

١ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص١٢٨.

٢ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، د.ط، أضواء السلف، د.م، ١٩٤٧م، ص٢٣٠.

٣ ينظر: ابن جني الخصائص، ج١، ص١٨٥.

سماه: الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو[١]، والسيوطي (ت٩١١هـ)، وغيرهم[٢].

ويذكر الدكتور مازن المبارك أنّ الفلسفة والجدل الكلامي والأسلوب الفقهي، كانت من أبرز المؤثرات في التعليل في هذه المرحلة –خاصة–، إذ يقول: "**صبغ النظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، البحث النحوي بصبغته وغلب على الكثير من عللـه، وطبع تعبيرات النحاة بطابعه. حتى إننا نستطيع أن نقول إن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه**"[٣] .

وانقسم المحدثون كما انقسم القدماء إلى فريقين: فمنهم من دعا إلى اطراح العلل التي تثقل كاهل النحو، وتعسره، ولا تخدم الدراسة النحوية، والاقتصار على ما يخدم الدارس منها.

ومنهم من أيد التعليل؛ فرآه أمرًا لا انفكاك للنحو عنه، وأنّ من مصلحة الدارس أنْ يقف على تعليلات النحويين ويبحثها؛ فليس من المصلحة إهمالها[٤].

ونتيجة لذلك؛ ظهرت دعوات تنادي بضرورة تخليص النحو مما يثقله، ولا يحقق الغاية التعليمية المرجوّة، بل على نقيض ذلك؛ يطبعه بالتعقيد والتكلّف.

ويعد كتاب النحو الوافي واحدًا من الكتب التي سلكت هذا المنهج؛ حيث يقول الأستاذ عباس حسن في مقدمة كتابه مشيرًا إلى منهجه: "**الفرار من العلل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء**

١ ينظر: أبو حيان، منهج السالك، ص٢٣١.
٢ ينظر: العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص٢٥.
٣ مازن المبارك، النحو العربي، ص١٢٩.
٤ ينظر: العوادي، التعليل النحوي عند سيبويه، ص٢٦.

الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى"، وبيّن أنّه إنّما يكتفي من التعليل الذي يقال فيه: "**المطابقة للكلام العربي الناصع**"، والاعتماد في ترجيح الآراء على الأفصح والفصيح [1].

ثانيًا: أقسامها:

قُسّمت العلة النحوية إلى عدة أقسام وقسّمها أكثر من عالم، ولعل أبرز تلك التقسيمات، تقسيم ابن السراج، وتقسيم الزجاجي، وتقسيم ابن جني، وفيما يلي تفصيل ذلك:

يقف السراج في مقدمة كتابه عند قضية التعليل؛ فيقول:" **واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا...**"[2].

ثم يقول:" **وغرضي في هذا الكتاب العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز**"[3]. فالعلة المطردة هي التي تؤدي إلى كلام العرب، وهي التي هدف ابن السراج إلى عرضها ودراستها في كتابه.

وفي هذا القبس ما يدل على أنّ ابن السراج قسم العلة إلى: العلة المطردة (المؤدية إلى كلام العرب)، والصنف الثاني: علة العلة، وتقابل العلة القياسية عن ابن السراج.

وفي مقابل تقسيم ابن السراج؛ يقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام، يقول: "**وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل**

---

١ عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٨، ٩، وتنظر: ص٣ من هذا البحث.

٢ ابن السراج، الأصول، ج١، ص٣٥.

٣ المرجع السابق، ص٣٦.

قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم... عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب... فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدًا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا: بإن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه... فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإن، في قوله: إن زيدًا قائم: ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فعملت إعماله لما ضارعته...وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟... وكل شيء اعتل به المسؤول جوابًا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجد والنظر"[١].

إذن العلة عند الزجاجي على ثلاثة أضرب: التعليمية، وهي ضرورية لتحقيق غاية النحو. والقياسية، وهي التي تعني القياس على كلام العرب؛ فتكتسب اللغة الاستمرار والنماء، وتقابل (علة العلة) في تقسيم ابن السراج، وأما العلة الجدلية، فيقول عنها الدكتور مازن المبارك:" **ومن تلك العلل بعد ذلك علل ليس للنحو فيها نصيب، ولا للغة منها نفع، وهي العلل التي تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر..."**[٢].

١ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤، ٦٥.

٢ مازن المبارك، النحو العربي، ص٩٦.

على حين يقسمها ابن جني إلى علة مجوّزة وعلة موجبة، ويقول في إطار التفريق بينهما:" **اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب...**"[1]، ويقول في موضع آخر:" **إنّ علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنّه على تجشم واستكراه له**" [2].

يستنتج من العرض السابق لأنواع العلل؛ أنّ التطور الذي لحق بالتعليل، أدى إلى ظهور أنواع وأقسام للعلل، فبعد أنْ كانت علل النحو تعليمية، أو قياسية يتوصل بها إلى معرفة الأحكام وطريقة العرب في كلامهم، والقياس عليه، استجد نوع آخر من التعليل وهو التعليل الجدلي النظري؛ الذي أبعد النحو عن طابعه وجعل التعليل هدفًا في حد ذاته.

ما يدل على أنّ التعليل تجاوز مرحلة التعليم والقياس إلى مراحل أخرى من النظر والجدل.

١ ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٦٥.

٢ المرجع السابق، ٨٩.

الفصل الثاني:

موقف عباس حسن من بعض علل النحويين في كتابه (النحو الوافي)

المبحث الأول: عرض ومناقشة مسائل مختارة من أبواب التوابع.

في سبيل بيان موقف عباس حسن، ومنهجه المتبع تجاه بعض تعليلات النحويين؛ يجدر الوقوف عند بعض المسائل التي تبرز ذلك المنهج ليتبين موقفه، وطريقته المتبعة في ترجيح تعليل على تعليل آخر، والسبب الذي دعا لأجله إلى اطّراح بعض التعليلات، وعدم الاعتداد بها، وقبول بعضها الآخر، ومن تلك المسائل:

•مسألة: تقديم معمول التابع على المتبوع:

ذكر عباس حسن أنّ البصريين يمنعون تقديم معمول التابع على المتبوع، وأنّ الكوفيين يجيزون ذلك، ويوافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلا بَلِيغًا﴾[1]؛ فيجعل الجار والمجرور متعلقين بـ ﴿بَلِيغًا﴾، وبعد عرض عباس حسن لهذه المسألة، وتعليقًا على رأي الكوفيين قال: "وهذا رأي حسن لما فيه من تيسير". فهو يجيز تقدم معمول التابع على المتبوع في بعض الحالات، رغم منع البصريين له[2].

ولم يوضح تعليلهم والسبب الذي دفعهم إلى المنع، إنّما حكم مباشرة على رأي الكوفيين بأنّه أيسر.

إنّ الذي دفع البصريين إلى منع ذلك؛ أنّ أحد أصول نظرية العامل في النحو ألا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، وعليه فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع، وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله:" **وأجاز الكوفيون: هذا طعامَك رجلٌ يأكل، وزيدا قمت فضربت، فقدموا معمول يأكل على رجل وهو منعوت به، ومعمول ضربت على قمت، وهو معطوف عليه. ووافقهم**

---

١ سورة النساء: ٦٣.

٢ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، حاشية: ص٤٣٦، ٤٣٧

الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلا بَلِيغًا﴾ فجعل ﴿فِي أَنفُسِهِمْ﴾ متعلقًا بـ ﴿بَلِيغًا﴾، ولا يصح ذلك على طريق البصريين، لأنّ حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أنّ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله، والله أعلم"[1].

وبيّن الباحث (حسام السيد) أنّ هذه القاعدة (منخرمة إلى حد بعيد) يدل عليها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ ﴿وأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾[2] فاليتيم معمول لتقهر، والسائل معمول لتنهر، وقد تقدمتا على لا الناهية، والعامل فيهما لا يجوز تقدمه عليها، ومع ذلك تقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل[3].

ولعل عباس حسن حين قرر أنّ رأي الكوفيين أيسر؛ أراد أنْ يبتعد عن التأويلات لما جاء مخالفًا للأصل؛ فاختار الرأي الميسر الذي يبعد متبعه عن الاصطدام بالنصوص اللغوية، ومن ثم اللجوء إلى التأويل والتعليل الذي يرهق الدارس.

•مسألة: جر النعت لمجاورته لفظًا مجرورًا:

يمثل النحويون لهذه المسألة بالمثال التالي: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)؛ فيجعلون (خرب) مجرورًا لمجاورته (ضب)، وليس لمتابعة المنعوت؛ وإنّما لجؤوا إلى ذلك؛ لكي لا يفسد المعنى، فخرب صفة لجحر لا لضب؛ فجروا النعت تبعًا للفظ ضب [4].

١ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، ت: عبدالرحمن السيّد، محمد بدوي، ط١، دار هجر للطباعة، د.م، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج٣، ص٢٨٨.

٢ سورة الضحى ٩، ١٠.

٣ ينظر: السيد، حسام حسن، "**اعتراضات عباس حسن النحوية في كتابه: النحو الوافي (جمعًا ودراسة)**"، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، المنيا-مصر، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، ص١٨٥.

٤ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٧، ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٠٨، عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٤٥١.

وعباس حسن يرى أنّ سبب الجر المذكور من الصواب إهماله، بل والتشدد في تركه، وعدم الاعتداد به مطلقًا؛ إذ اشتد الجدل والتأول والتعليل في سبب هذا الجر، وقد فرّ منه كثير من أئمة النحاة ووصفوه بالشذوذ والقلة، كما وصفه بـ(الغريب)، الذي طال حوله الكلام[١].

وعرض شوقي ضيف في كتاب (المدارس النحوية) هذه المسألة، مبيّنًا خلافهم حول سبب الجر، واختلاف التأويل في المسألة، وأعقب ذلك بذكر رأيه، فقال:" **كان سيبويه يذهب إلى أن خفض خَرِب في قولهم: "هذا جُحر ضَبٍّ خربٍ" للجوار؛ لأن الكلمة نعت للجحر وجرت بملاحظة ما يجاورها، وقال السيرافي: بل هي نعت لضب، حذفت بقيته، إذ أصل العبارة: هذا جحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير في "منه" للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر،كما تقول: مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل "حسنٍ الوجهُ منه" ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر، وهو تأويل فيه تكلف بيّن**"[٢].

•مسألة: الاختلاف في إعراب ما يسمى بالنعت الموطئ:

عرض عباس حسن هذه المسألة، مستعينًا في توضيحها بالمثال التالي: استعنت بأخ أخِ مخلصٍ، وذكر أنّ (أخ) الثانية نعت جامد غير مقصود لذاته، وإنّما قصد ما بعده، والغرض منه هو التوطئة والتمهيد للنعت المشتق بعده، ووقف عند اختلاف العلماء في إعراب (أخ) الثانية، وأنّ لهم في ذلك مذاهب مبنية على التعليل والدليل الذي يقوي ما ذهبوا إليه[٣]، يقول عارضًا مذاهبهم وتعليلاتهم:" **فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيدًا لفظيًا، ولا بدلًا مطابقًا، بحجة أنّ إعرابها توكيدًا لفظيًا سيجعلها مقيدة بالنعت،**

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، حاشية: ص٤٣٢، ج٣، ص٤١٥.
٢ ضيف، شوقي، المدارس النحوية، د.ط، دار المعارف، د.م، د.ت، ص١٤٨.
٣ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٤٥٦.

مع أنّ الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقييد، وإذًا لا تصلح الثانية توكيدًا لفظيًا ، لأنّها ليست مرادفة لها، وكذلك لا تصلح بدلًا مطابقًا، لأنّها ليست مساوية للأولى، ولأنّ النعت -لأهميته- مقدم في الترتيب على البدل

وصحح فريق آخر أنْ تكون بدلًا مطابقًا، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1] **فالثانية بدل كل وصحح آخرون أن تكون توكيدًا لفظيًا أو: عطف بيان، أو بدل بعض.... و..... و.... ولكل أدلته الجدلية العنيفة، وردوده القوية التي يحتج بها على غيره..."**[2].

فالعلماء في هذه المسألة مختلفون، فمنهم من منع إعرابه توكيدًا أو بدلًا؛ لأنّه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفًا حتى يكون توكيدًا، ولا مساويًا حتى يكون بدلًا، ومنهم من يجوّز كونه عطف بيان، أو بدلًا لجواز كونهما أوضح من المتبوع، ووجه بعضهم كونه توكيدًا، أو بدلًا بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئًا بعد التوكيد أو الإبدال[3].

وبعد العرض وتبصير المتخصص بالحكم اللغوي وما بني عليه من علل، ذهب إلى جواز تلك الأوجه الإعرابية كلها، وإنْ كان يفضل أنْ تعرب الثانية نعتًا موطئًا؛ لخلو الإعراب -حينئذ- من شوائب الضعف[4].

فعباس حسن رأى في إيراد التعليلات في هذا الموضع خدمة وتبصيرًا للدارس؛ ليستعين بها عند بنائه حكمًا وإعرابًا، فليست -في نظره- من قبيل التعليل الذي لا فائدة منه.

---

١ سورة العلق ١٥، ١٦.

٢ ينظر: المرجع السابق، حاشية: ص٤٥٦، ٤٥٧.

٣ ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج٢، ص١٧.

٤ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، حاشية: ص٤٥٧.

•مسألة: اقتران جملة النعت بالواو الزائدة:

يشترط في الجملة التي ينعت بها أن تكون مشتملة على ضمير رابط يربطها بالموصوف، إما ملفوظ أو مقدّر[١]، وبعض النحويين يرى جواز الربط بـ(ال) إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتًا[٢]. وقد تسبق الجملة بالواو ولكنها ليست رابطة، بل تفيد التأكيد؛ تأكيد دلالة الجملة على النعت، والتصاقها به؛ فتسمى: (واو اللصوق)[٣]، فهي واو زائدة، وقد وردت في القرآن واستعمالات العرب، واختلف النحويون فيها أهي سماعيّة أم قياسيّة؟ وهذا ما أشار إليه عباس حسن، ووقف عنده في قوله:" **وقد اختلف النحاة: أزيادتها قياسية أم سماعية؟ والأرجح عندهم –برغم مجيئها في القرآن– أنّها سماعية، وهذا عجيب منهم؛ لأنّ معناه بأنّ بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته، ولا صوغ أساليبنا على نهجه، مع اعترافهم جميعًا أنّ القرآن أسمى لغة بيانية، وأعلى كلام بليغ. نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حدّ السماع؛ تجنبًا لإساءة فهمها، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى، ولا ضرر ولا تضييق في الأخذ بهذا الرأي. ولكن الأنسب لا يحرّم غيره مما هو صحيح مباح. وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر؛ وكلاهما صحيح مباح**"[٤].

يتضح مما سبق استدراك عباس حسن على النحويين ما زعموه من سماعيّة الواو الزائدة قبل جملة النعت؛ لتجنب إساءة الفهم، والخلط بينها وبين غيرها، إلا أنّه لا يقبل هذا الحكم ولا التعليل؛ فالأنسب لا يحرّم غيره مما هو مقبول صحيح–كما يرى–، كما أنّ للعصر حكمه الذي يفرضه على

١ ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: يوسف البقاعي، د.ط، دار الفكر، د.م، د.ت، ج٣، ص٢٧٧.

٢ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٤٧٨، ٤٧٩.

٣ ينظر: المرجع السابق، ص٤٧٩.

٤ المرجع السابق.

الاستعمال اللغوي، فهذا تعليل وحكم لا يُقبل مع وجود نصّ هو الأسمى بيانًا، وبلاغة؛ فكيف لا يُقاس عليه؟[1].

•مسألة: الجملة الواقعة نعتًا، أنكرة هي أم معرفة؟

يعرض عباس حسن آراء العلماء في هذه المسألة، وما اعتلوا به؛ فيقول:" **أجابوا: "يجري على الألسنة كثيرًا أنّها نكرة. ولكنها تؤول بالنكرة، قال الرضيّ؛ لأنّ التعريف والتنكير من خواص الأسماء. والجملة من حيث هي جملة ليست اسمًا، وإنْ كانت تؤول به، فنحو: جاء رجل قام أبوه، أو أبوه قائم ... في تأويل: جاء رجل قائم أبوه: ونحو: جاء رجل أبوه محمد، في تأويل: كائن ذات أبيه ذات محمد.**

ويقول شارح المفصل ما ملخصه: "إنّ وقوع الجملة نعتًا للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة، إذ لا يصح أنْ توصف النكرة بالمعرفة... " [2].

بعد إيراد الاختلاف والتعليل؛ حكم على ما سبق بأنّه خلاف شكلي لا أثر له، ويؤكد أنّ المهم في هذا السياق هو: ألا تكون الجملة نعتًا إلا للنكرة.

•مسألة: حذف المؤكَّد "المتبوع" توكيدًا معنويًا:

ذكر أنّ جمهرة النحويين تمنع حذف المؤكَّد (المتبوع)؛ بحجة أنّ الحذف مناف للغرض من توكيده توكيدًا معنويًا، وعرض رأي الفريق الآخر الذي يجيز الحذف، بشرط أنْ يكون المتبوع ضميرًا رابطًا في جملة الصلة، أو الصفة، أو الخبر، ومثال جملة الصلة: جاء الذي أكرمتُ نفسَه، أي: أكرمتُه نفسَه، والصفة: جاء قوم أكرمتُ كلَّهم، أجمعين، أي: أكرمتهم كلهم أجمعين، والحال: الأسْرَةُ أكرمت كلَّها أجمعين، أي: أكرمتها كلها أجمعين،

---

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٤٧٩، ٤٨٠.

٢عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٤٨٠.

وحذفه –عند هؤلاء– في الصلة أكثر من الصفة، وفي الصفة أكثر من الخبر[١].

والخليل يجيز حذفه، يقول ابن مالك –متحدّثًا عن الخليل: "**فأجاز حذف المؤكَّد، والاستغناء عنه بالمؤكِّد، وهذا ضعيف بين الضعف، لأنّ المؤكّد مذكور كتقوية، ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز، فالاستغناء عنه بالمؤكّد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور، كالاستغناء بحرف التعريف عن المُعَرَّف، وبعلامة التأنيث عن المؤنث، مع ما في تقديره من كثرة الحذف، ومخالفة المعتاد...**"[٢].

ويرجّح عباس حسن رأي جمهرة النحويين، ويقول مبيّنًا سبب الأخذ برأيهم: "**والأحسن الاقتصار على الرأي الذي يمنع الحذف جهد الاستطاعة؛ لأنّ حجتهم أقرب إلى العقل والسّماع، ورأيهم أبعد من اللبس والشك، ولم يستند الموافقون على الحذف إلى الأدلة والأمثلة المأثورة التي تكفي لتأييدهم رأيهم**"[٣].

ولأنّ حججهم، وما اعتلوا به موافق للعقل، بعيد عن اللبس والشك؛ كان الأجدر الأخذ برأيهم وموافقتهم.

• **مسألة: توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدًا معنويًّا:**

أشار سيبويه في كتابه هذه المسألة؛ إذ قال:" **أمّا توكيد الضمير المتّصل المرفوع بالنفس فلا يحسن حتى تقدّم قبل النفس توكيدا؛ لا يحسن: فعلت نفسك حتى تقول: فعلت أنت نفسك. وإنّما احتاجت إلى تقديم توكيد قبلها لأنّها اسم يتصرف، وتقع في جميع مواضع الأسماء، ويؤكّد بها، فيعرض في بعض مواضع توكيد المرفوع لبس إنْ لم يؤكد،**

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٢٢، ٥٢٣.
٢ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٢٩٨.
٣ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٢٢.

وذلك أنْ تقول: هند خرجت نفسها، فتكون نفسها فاعلة خرجت، كما تقول: هند خرجت جاريتها، وليس في خرجت ضمير، ويجوز أنْ تقول: هند خرجت نفسها، على أنّ هندا هي الخارجة، وفي خرجت ضميرها فلا يتبيّن أنّ معناها: خرجت هند، أو خرجت نفس هند، ومعناهما مختلف في مقاصد الناس، فإذا أكّدوا قبل النفس فقالوا: هند خرجت هي نفسها زال اللّبس؛ فلذلك اختاروا التوكيد"[1].

فإذا أكد الضمير المتصل المرفوع بالنفس، أو بالعين؛ اشترط أنْ يفصل بينه، وبين المؤكد إما بضمير منفصل، يعرب توكيدًا، وإما بفاصل غير الضمير، وإنّما اشترط هذا لئلا يحصل اللبس؛ إذ لو قيل: هند خرجت نفسها؛ لتوهم معنى غير المعنى المراد؛ فقد يتوهم أن الخارج روحها التي بها حياتها، لذلك لجؤوا إلى الفصل[2].

فالعلة السابقة اعتل بها خوف اللبس، والإخلال في المعنى، وعباس حسن يوافق النحويين في هذه العلة ويراها علة مقبولة صحيحة[3].

ولا يوافقهم في اعتلالهم بأنّ الصور الأخرى حملت على هذه الصورة، مبديًا تعجبه؛ إذ كان يكفي أنْ يقال: هو استعمال العرب ليس غير![4]

•مسألة: من ذهب إلى أنّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة:

يقول ابن السرّاج في توضيح مفهوم عطف البيان، وسبب تسميته:" **وسموه عطف البيان لأنّه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو، ولقيت أخاكَ بكرًا**"[5].

---

١ سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٤٤.

٢ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٢٣، ٥٢٤.

٣ ينظر: المرجع السابق، ص٥٢٤.

٤ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص ٥٢٤.

٥ ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٤٥.

واختلف بعض العلماء في تعريفه وتنكيره؛ فبعضهم يذهب إلى أنّه معرفة دائمًا، ويرى بعضهم جواز كونه نكرة[١].

يقول ابن هشام مشيرًا إلى علة من يرى أنّ عطف البيان معرفة في كل حال:" **حجتهم: أنّ عطف البيان –كاسمه– يقصد به البيان والإيضاح، والنكرة مجهولة؛ والمجهول لا يعين المجهول. ويقول المجيزون: إنّ بعض النكرات، قد يكون أخص من بعض. فلا مانع من أنْ يبين الأخص غيره، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح**"[٢].

وأما الأستاذ عباس حسن فيعرض هذه المسألة، مستشهدًا بأحد أبيات الألفية؛ إذ يقول:

" **فَقَدْ يكُونَانِ مُنكَّرِيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ**

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول: إنّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة؛ بحجة أنّ الغرض منه البيان والإيضاح، وهو من شأن المعرفة لا النكرة؛ إذ النكرة المجهولة، والمجهول لا يبين المجهول وأنّ ما توهمه من النكرات عطف بيان فليس به؛ ولكنه بدل كل من كل ... و.... والرأي الراجح المقبول أنّه يكون نكرة أيضًا، لأنّ النكرة تخصص متبوعها، والتخصص نوع من البيان والإيضاح " [٣].

لم يأبه عباس حسن بعللهم؛ معوّلًا على الرأي الراجح، ودلالة التخصيص؛ إذ التخصيص نوع من البيان والإيضاح.

•مسألة: الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل:

حاول النحويون التفريق بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، وإيجاد علامات تميز كلًا منهما عن الآخر، ولكن تلك الفروق لم تكن محل اتفاق في كثير من الأحيان، وتشوبها اعتراضات كثيرة[٤].

١ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٢٦٠.

٢ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص٣١١.

٣ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، حاشية: ص٥٤٥.

٤ ينظر: حسام حسن، "**اعتراضات عباس حسن النحوية**"، ص١٩٤.

وذكر عباس حسن أنّ مسألة المشابهة بين بدل الكل من الكل، وعطف البيان متحققة من نواح عدة؛ فيشبهان بعضهما في المعنى، والإعراب، وقطعهما، وجمودهما، دون حروفهما، ولذلك يصح -كما يقول- في أكثر حالاتهما أنْ يحل أحدهما محل الآخر[1].

ومثّل لذلك بالمثال التالي: ما أعجب ملكة النحل؛ (اليعسوب). تدير مملكتها بحزم ومهارة...إلخ.

فذكر أنّ (اليعسوب) يجوز فيه أنْ يعرب بدل كل من كل، أو يعرب عطف بيان، ونتيجة لأوجه المشابهة السابقة؛ يرى أنّه من الخير القول بأنّ المشابهة بينهما (كاملة) فلا داعي للتفريق بينهما؛ إذ التفريق بينهما قائم على أساس غير سليم[2].

ثم يقول:" أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخيل، والحذف، والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترتجى. ومن السداد إهماله وإغفاله"[3].

ثم عرض المواضع التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على رأيهم، وهي:

أنْ يكون التابع مفردًا معرفة والمتبوع منادى، مبنيًا على الضم، مثّل لذلك بـ:" **يا صَديقُ عليًّا. فيجب عندهم إعراب: "عليًا" عطف بيان، ولا يصح إعرابه بدل كل؛ لأنّ البدل لا بد أن يلاحَظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع، بحيث يصح أنْ يوجد هذا العامل قبل التابع**

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٤٢، ٥٤٦.
٢ ينظر: المرجع السابق، ص٥٤٣، ٥٤٦.
٣ ينظر: المرجع السابق.

وقبل المتبوع معًا، من غير أنْ يترتب على التكرار فساد لم يصح إعراب الكلمة "بدل كل" "[١].

والموضع الثاني:" أنْ يكون التابع خاليًا من (أل)، والمتبوع مقترنًا بها مع إعرابه مضافًا إليه، والمضاف اسم مشتق، إضافته غير محضة...."، ومثال ذلك: نحن المكرمو النابغة هند؛ فحينئذ يجب إعراب التابع عطف بيان لا بدل؛ لأنّ البدل عندهم على نية تكرار العامل، فلو أعرب "هند" بدلا في هذا الموضع لأدى إلى فساد، وهو أنْ يكون المضاف مشتقًا مقترنًا بأل والمضاف إليه غير مقرون بها؛ لأنّ الإضافة غير محضة، وهذا ممتنع، ولا مسوغ لذلك في هذه الجملة[٢].

ثم علّق قائلًا:" **هذا رأي المانعين. وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل؛ لأنّ المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، وليس أحدهما أبلغ من الآخر، ولا أكثر تداولًا واستعمالًا، ولا مخالفًا لأصل لغوي واقعيّ. ففيم الحذف، والتقدير، والنية، والملاحظة..؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة في هذا الباب –وغيره– من أنّه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل؛ أي: قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة. فليس من ضرر مطلقًا ألا يصلح العامل في بعض المواضع لوقوعه قبل التابع، كهذا الموضع: إنّما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده. فلم العناء؟ وفيم التعسير؟**"[٣].

فعباس حسن لا يرى طائلا من التفريق بينهما؛ لأنّ تعليلاتهم التي اعتلوا بها لا تخدم المعنى، فالمعنى يقوم عليهما معًا، كما أنّهم لم يبنوا آراءهم على ما هو أبلغ من الآخر، أو أكثر استخدامًا، أو أنّهم بنوا التعليل

١ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٤٣، ٥٤٦.
٢ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٤٧.
٣ المرجع السابق، ص٥٤٨.

على مخالفة ذلك لواقع الاستعمال؛ فلا مبرر ولا هدف من وراء هذا التفريق والتعليل.

وذكر أنّ هناك نواحٍ معتبرة للتفريق بينهما غير تلك المذكورة سلفًا[١].

•مسألة: وقوع همزة الاستفهام قبل أحرف العطف (الواو، والفاء، وثم):

ذكر عباس حسن أنّ المعطوف بعد هذه الأحرف الثلاثة يشترط أنْ يكون جملة، وأنّ للنحويين رأيين في ذلك:

"**أولهما: وهو رأي جمهورهم أنّ الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه؛ تنبيهًا على أصالتها في التصدير -كما يقولون- فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة. ما لم يمنع من هذا العطف مانع" كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية؛ عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبرًا وإنشاء، مثل هذه الصورة. فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية ... "**[٢].

هذا مذهب سيبويه، وجمهور النحويين، وهناك جماعة خالفتهم، على رأسهم الزمخشري[٣].

وأمّا الرأي الثاني، فهو:" رأي الزمخشري أنّ الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف. والأصل مثلًا، أنَسُوا ولم يتفكَّروا؟ -أأغمضوا عيونهم ولم ينظروا؟ - أقعدوا ولم يسيروا... ؟ -أكفرتم ثم إذا وقع آمنتم به...؟"[٤].

---

١ ينظر: المرجع السابق، ص٥٤٩، ٥٥٠.

٢ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧١.

٣ ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك، محمد علي، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ج١، ص٢٢.

٤ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧١.

وورد في حاشية الصبّان بيان الرأيين وتفصيلهما، وذلك في قوله: "**تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى:** ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾[١]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[٢]، ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[٣]، **فالجمهور أنّ الهمزة قدمت من تأخير وأنّ هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم، وأنّ الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقدمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، والزمخشري أنّ الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك، وحكي عنه موافقة الجمهور، وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف. فارضي. قوله: "نحو: أم له البنات" إذ لو قدرت للإضراب المحض لكان الكلام إخبارًا بنسبة البنات إليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك"**[٤].

وبعد إشارة عباس حسن إلى كلا الرأيين، وعرضه لهما، ورغم شهرة الرأي الأول، إلا أن عباس حسن حكم على كلا الرأيين بـ(المعيب)؛ لقيامهما على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، ولأنّ بعض الصور لم ينطبق عليها ذلك، ولأنّ هذه المسألة دار حولها جدل طويل واعتراضات مختلفة[٥].

ونصّ على رأيه الذي يخلص من كل هذا الجدل والاختلاف والتكلف؛ فقال:" **فما السبب في هذا التكلف؛ والالتجاء إلى الحذف، والتقدير، والتقديم، والتأخير وعندنا ما هو أوضح وأيسر، وأبعد من التأويل؛ وذلك**

---

١ سورة الأعراف: ١٨٥.

٢ سورة غافر: ٨٢، سورة محمد: ١٠.

٣ سورة يونس: ٥١.

٤ الصبان، حاشية الصبان، ج٣، ص١٥٤.

٥ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧٢.

باعتبار الهمزة للاستفهام، وبعدها "الواو" و"الفاء"، و"ثم" حروف استئناف داخلة على جملة مستأنفة. وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أنْ يكون حرف استئناف"[1].

وذكر ابن هشام في شرحه لألفية ابن مالك هذا الوجه، حين عرض لآراء العلماء في هذه المسألة؛ فقال: "**وقيل: إنّ هذه حروف استئناف داخلة على جمل مستأنفة**"[2].

وقال عباس حسن في توجيه آخر: "**ولا مانع أيضًا أنْ تدخل الهمزة -هنا- على حرف العطف مباشرة؛ مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى، أو تعارض مع ضابط لغوي.**"[3].

إذن عباس حسن أردف عرض الرأيين والتعليلات التي تتصل بهما؛ بذكر الرأي الأيسر الأسهل، الذي يخلّص من كل ذلك الجدل والتقدير، والذي يتطابق مع نصوص كثيرة من القرآن وغيره.

وهذا يتفق مع ما نصّ عليه في مقدمة كتابه أثناء عرض منهجه، من الاقتصار على التعليل الذي يطابق الفصيح والأفصح، وأنّ القرآن الكريم في الصدارة من هذا، وقال:" لا نقبل في أسلوبه تأولًا ولا تمحلًا..."[4].

فأراد أنْ يبقي النصوص على ظاهرها دون حاجة إلى التأويل والتعليل.

وكأنّه أراد بعرض الرأيين؛ أنْ يثبت للقارئ التكلف الذي طبع كلًا منهما؛ ليكون ذلك مسوغًا لقبول رأيه، واطراح تلك الآراء والتعليلات.

---

١ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧٢.
٢ ابن هشام، أوضح المسالك، ج٣، ص٣٢٨.
٣ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧٢.
٤ المرجع السابق، ج١، ص٩.

• مسألة: إذا ولي همزة التعيين التي تسبق (أم) المتصلة، ما لا يتَّجه إليه الاستفهام:

وضّح عباس حسن، أنّ (أم) المتصلة تُسبق في أحد أقسامها بهمزة التعيين ، ولها صور حينئذ، من تلك الصور: أنْ تقع (أم) بين مفردين متعاطفين بها، ويفصل بينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم، أو يتأخر عنهما؛ فهمزة الاستفهام يقع بعدها مباشرة واحد مما يتّجه إليه الاستفهام، أما الذي لا يتّجه إليه الاستفهام؛ فيتوسط، أو يتأخر، ثم ذكر أنّ هذا الحكم ليس واجبًا، بل يصح أنْ يليها غيرهما، مثل: أكتاب العقد الفريد غال أم رخيص؟، ويحكم على ذلك بالقلّة، وضآلة الدرجة البلاغية، ويستحسن مراعاة الأكثر[١]، ويقول:" **قالوا: إنّ الشرط الذي يغلب تحققه في الهمزة المعادلة "أم" -كما سبق- هو أنْ يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما، وأنْ يلي الآخر "أم" ليفهم السامع من أول الأمر نوع الشيء الذي يطلب المتكلم تعيين. تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أعليٌّ قائم أم سعيد، وإن شئت قلت: أعليّ أم سعيد قائم. فقد توسط الخبر دون المبتدأ: أقائم سعيد أم قاعد، وإنْ شئت قلت: أقائم أم قاعد سعيد؟ وعلى الآخر بأنّه الخبر الخاضع للقرينة؛ كالتعريف أو التنكير هنا ... فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان متأخرًا واعتبار النكرة هي الخبر، فإنْ كانا معرفتين فأقواهما في درجة التعريف هو المبتدأ** ... وما **سبق هو الأغلب الأفصح. أما غيره -هو جائز عند أمن اللبس. مع ضعف درجته البلاغية- فإنْ يقع بعد الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما**" [٢].

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٨٩، ٥٩٢.
٢ المرجع السابق، ص ٥٩٢.

ففي هذا الاقتباس ما يوضح أنّ عبّاس حسن حين رجّح أنْ يلي الهمزة واحد مما يتجه إليه الاستفهام؛ وافق وأخذ بالعلة التي اعتل بها النحويون، والتي راعوا فيها المخاطب وعلمه، وحكم عليها بالفصاحة والغلبة.

• **مسألة: إذا لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور:**

عرض عباس حسن شاهدًا يستشهد به النحويون على هذه المسألة، وهو قوله تعالى:

﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[1]، وذكر أنّ تقدير الكلام: اسكن أنت، وليسكن زوجك، وعرض السبب الذي لأجله قدّر العامل، فقال:" **والسبب في هذا أنّنا لو أعربنا كلمة: "زوج" معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف "زوج" هو العامل في المعطوف عليه، أي: في الفاعل الستر. فيكون الفعل:** ﴿اسْكُنْ﴾ **عاملا في فاعله، وفي كلمة: "زوج"، فهو الذي رفع كلمة "زوج" وهي بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أنْ يكون فاعل الأمر اسما ظاهرا مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر**"[2].

فالمحوج إلى هذا التقدير أنّ فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، لكنه وإنْ لم يكن صالحًا لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه؛ لذلك يقدر قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ و ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ

١ سورة البقرة: ٣٥.

٢ عباس حسن، النحو الوافي،ج٣، ص٦٣٧.

وَرَبُّكَ﴾[١] ، بـ: ليسكن ﴿زوجك﴾، وليذهب ﴿ربك﴾، مضمرين مدلول عليهما ما باسكن واذهب[٢].

وقد اشترط ابن مالك صلاحية المعطوف، أو ما في معناه لمباشرة العامل، يقول:" **لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف، بل يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل**"[٣]، فإذا لم يصح لمباشرة العامل؛ أضمر له عامل، وصار من قبيل عطف الجمل، يقول:" **فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل، نحو: و:** ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ **فزوجك وربك مرفوعان بـ "ليسكن وليذهب" مضمرين مدلول عليهما باسكن واذهب. والمحوج إلى هذا التقدير أنّ فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، لكنّه وإنْ لم يكن صالحا لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه.**" [٤].

أما عباس حسن فلم يرتضِ هذا التعليل ويرفضه، ويذكر أنّه يتعارض مع أصل يرددونه وهو: "قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"، أو " قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل"، وبناء عليه فإذا امتنع أنْ يقع الاسم الظاهر فاعلًا لفعل الأمر مباشرة؛ فلن يمتنع أنْ يقع المعطوف على الفاعل اسمًا ظاهرًا، لأنّه تابع أو ثانٍ؛ ولذلك يرد ما ذهب إليه ابن

---

١ سورة المائدة: ٢٤.

٢ ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: علي محمد وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ج٧، ص٣٤٩٤.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٧١.

٤ المرجع السابق.

مالك وأتباعه في هذه المسألة؛ فلا داعي للتكلف والتعسير، بل المطلوب التوسع والتيسير، فيعطف في هذا الشاهد وأمثاله على الفاعل المستتر، ولا يلتفت إلى التقدير، والحذف؛ فما هو في نظره إلا مجاراة للخيال بلا فائدة[1].

المبحث الثّاني: موقفه ومنهجه المتبع تجاه تلك التعليلات:

المسائل السابقة التي عرضت تعطي تصوّرًا عن منهج عباس حسن تجاه علل النحويين، والأسس التي اتكأ عليها في ردّ بعضها، وقبول الآخر، ويمكن أنْ تُجمل خصائص منهجه في النقاط الآتية:

١-يرفض عبّاس حسن بعض العلل النحوية؛ لأنّها ترهق الدارس، وتكدّ ذهنه، وتتصف بالتعسّف والتعسير، ويميل إلى التيسير، والابتعاد عن التكلف، وكثير من المسائل -السابق عرضها-تدل على ذلك، ومنها : مسألة الارتباط بين عطف البيان والبدل، واختلاف العلماء حول ذلك؛ فبعد أنْ عرض علل الفريق الذي فرّق بينهما قال:" **هذا رأي المانعين. وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل...**"[2]، ولم يوافقهم فيما ما ذهبوا إليه، وكذلك مسألة: تقديم معمول التابع على المتبوع؛ حيث وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز تقديم معمول التابع على المتبوع، ورأى أنّ الأخذ برأيهم أيسر[3]، وغيرها من المسائل التي يظهر فيها ميله إلى التيسير.

وليس هذا بغريب على منهجه؛ إذ يعد واحدًا من روّاد التيسير، تشير إلى ذلك الباحثة (إلهام الجدوع)، قائلة:" **انطلق من دعوة تيسير النحو وإصلاحه من معنى التيسير الدال على التبسيط والتجديد بأساليب تسهل**

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٦٣٧، ٦٥٦.
٢ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٤٨.
٣ ينظر: المرجع السابق، ص٤٣٦، ٤٣٧.

على متعلم اللغة والنحو وتبسط أمامه السبل لامتلاك المهارات اللغوية التي تتماشى مع قواعد وأحكام لا تعقيد فيها ولا صعوبات..."[١].

٢-يرفض عباس حسن العلل التي تحمل النصوص اللغوية على غير ظاهرها؛ فتأولها ولا تسايرها، ويعتد بالتعليل الذي ينطلق من موافقة تلك النصوص، وخاصة القرآن الكريم.

وقد أشار إلى ذلك عند عرض منهجه في تأليف كتابه؛ حيث يقول:" **وحسبنا من التعليل أنْ يقال: "المطابقة للكلام العربي الناصع"**[٢].

ومن المسائل الدالة على هذا الاتجاه: مسألة: وقوع همزة الاستفهام قبل أحرف العطف (الواو، والفاء، وثم)، وأنّ المعطوف بتلك الأحرف يكون جملة، وبعد عرضه آراء العلماء في ذلك، قال:" **ولا مانع أيضًا أنْ تدخل الهمزة -هنا- على حرف العطف مباشرة؛ مسايرة للنصوص الكثيرة الواردة في القرآن وغيره، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى، أو تعارض مع ضابط لغوي"**[٣].

كما استدراك عباس حسن على النحويين ما زعموه من سماعيّة الواو الزائدة قبل جملة النعت؛ لتجنب إساءة الفهم، والخلط بينها وبين غيرها، إلا أنّه لا يقبل هذا الحكم ولا التعليل؛ فالأنسب لا يحرّم غيره مما هو مقبول صحيح-كما يرى-، كما أنّ للعصر حكمه الذي يفرضه على الاستعمال اللغوي، فهذا تعليل وحكم لا يُقبل مع وجود نصّ هو الأسمى بيانًا، وبلاغة؛ فكيف لا يُقاس عليه؟[٤].

---

١ الجدوع، إلهام، " **جهود عباس حسن النحوية: دراسة وتحليل**"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦م، ص١٦٥.

٢ عباس حسن، النحو الوافي، ج١، ص٩.

٣ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٧٢.

٤ ينظر: المرجع السابق، ص٤٧٩.

فيرى الخير في محاكاة العرب في كلامهم، والقياس عليه، وفي ذلك ما يغني عن التفصيل والتشعيب والالتواء، يقول:" **القواعد اللغوية ومنها النحوية مستمدة من الكلام العربي الأصيل مباشرة وأنّنا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكي العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم... والقياس بهذا المعنى واضح الغاية، سهل الفهم، يغنينا عن التفصيل، والتشعيب، والالتواء، والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين...**"[1].

٣-يورد عباس حسن التعليل المتكلف في بعض المسائل، ويكشفه للدارس؛ ليقف على ما فيه من تعقيد وتكلف، وتعليل بني على الجدل والتأويل، ثم يبيّن أنّ الخير في عدم الالتفات إليه، واطّراحه، ومن ذلك: مسألة: جر النعت لمجاورته لفظًا مجرورًا، في مثل قولهم:" هذا جحر ضبٍّ خربٍ "؛ فبعد أنْ عرض مذهب من رأى أنّ اللفظ (خرب)،جُر لمجاورته لفظًا مجرورًا، دعا إلى عدم الاعتداد بتلك العلة، بل والتشدد في تركها، وذلك بعد أنْ وقف عليها ووضحها للدارس؛ ليكون على بيّنة ببعد ما اعتلوا به وتكلفهم إياه[2].

وفي ذات السياق، تقول الباحثة (إلهام الجدوع): "**غالبًا ما سعى عباس حسن إلى الوقوف على العلل النحويّة الزائفة التي تعلل بها النحاة... محاولًا بعد البيان تجنبها والدعوة إلى إهمالها... مبيّنًا الأسباب الداعية إلى فراره منها...**"[3].

٤- في بعض المسائل يعرض عباس حسن الآراء المختلفة، وما اعتلّ به أصحاب تلك الآراء، دون ردّ تعليلاتهم؛ بل ربما رأى ضرورة تبصير

---

١ حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، د.ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٢٢، ٢٣.

٢ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٢، حاشية: ٤٣٢، ج٣، ص٤٥١.

٣ إلهام الجدوع، "**جهود عباس حسن النحوية**"، ص١٧٣.

الدارس بالحكم اللغوي وما يبنى عليه من علل، ومن المسائل التي يتضح فيها هذا المنهج: الاختلاف في إعراب ما يسمى بالنعت الموطئ؛ فعرض آراء العلماء، وما رافقها من علل، دون ردّها؛ فعبّاس حسن لا يرفض التعليل على إطلاقه، أو ينحيه عن كتابه، إنّما يستعين به لغايات محدّدة[١].

٥-يوافق التعليلات التي تخدم الدلالة، والمعنى، وتجاري العقل، ويرفض نقيض ذلك، يقول: "**إنّ النظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأنّ جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمتّ إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت واهية وإنّ احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ، وتطهير النحو منها...**" [٢].

وحين رفض علة اخلاف عطف البيان والبدل عند بعض النحويين، قال:" **هذا رأي المانعين. وفيه ما فيه من إرهاق وتعسير بغير طائل؛ لأنّ المعنى واضح على البدلية...**" [٣]؛ فعباس حسن -كما سبق- يرى أنّ تعليلاتهم التي اعتلوا بها لا تخدم المعنى؛ فالمعنى يقوم عليهما معًا.

وفي مسألة: حذف المؤكَّد توكيدًا معنويًا؛ رجّح رأي الجمهور في منع حذفه، وقال:" **والأحسن الاقتصار على الرأي الذي يمنع الحذف جهد الاستطاعة؛ لأنّ حجتهم أقرب إلى العقل والسّماع، ورأيهم أبعد من اللبس والشك...**" [٤].

١ ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، حاشية: ٤٥٦، ٤٥٧.
٢ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص١٤٨.
٣ عباس حسن، النحو الوافي، ج٣، ص٥٤٨.
٤ المرجع السابق، ص٥٢٢.

وغيرها من المسائل.

٦-يقبل التعليلات غير المتكلفة التي تتوافق مع رأي جمهرة وأئمة النحويين؛ لأنّه يريد أنْ يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللهجات -كما ذكر في المقدمة- ويبدو ذلك في تعليقه على بعض المسائل، كمسألة حذف المؤكد توكيدًا معنويًّا، ومسألة من ذهب إلى أنّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة[١].

٧-أمّا موقفه من العلل الثواني والثوالث؛ فهو ظاهر في دعوته إلى الابتعاد عن الجدل والتأويل في أكثر من موضع، وقد أشاد بموقف (ابن مضاء) وإسهامه بما وصفه " علاج النحو"، وأنّ من أسباب علاجه: "**تنقيته من العلل الثواني والثوالث وما يليها فلا نستبقي من العلل إلا الأوائل، وما يشبهها؛ مما لايدعو إلى تأويل أو تمحّل، أو تعدد في الوجوه الإعرابية..**"[٢].

٨- كل ما سبق لا يعني أنّ عبّاس حسن كان يرفض التعليل على إطلاقه، بل كان يردف كثيرًا من الأحكام بذكر العلل؛ ولكنها علل واضحة، بعيدة عن الجدل والفلسفة والسفسطة، تؤدي الوظيفية التعليمية، كما أنّها علل تخدم الدلالة والمعنى، توافق العقل، تساير النصوص القرآنية، ورأي جمهرة النحويين.

١ ينظر: المرجع السابق، ص٤٨٠، وحاشية: ص٥٤٥.

٢ عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص١٨٥.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة التعليل النحوي، وموقف عباس حسن من بعض علل النحويين، وانتهت إلى ما يلي:

أولًا: نشأ التعليل مذ نشأ النحو، ميسرًا مسوقًا لتبرير قواعده وأحكامه، خادمًا له، بعيدًا عن الجدل والنظر، ثم مر بمراحل شوهته وطبعته بالكلفة والتعسف، فأصبح غاية وهدفًا بعد أنْ كان وسيلة، وهذا بدوره أدى إلى ثورة بعض العلماء عليه، والدعوة إلى تخليص النحو من تلك العلل المتعسفة.

ثانيًا: التعليل داخل في حيّز التفسير والاجتهاد؛ فليس على إطلاقه، ولذلك تعددت تعليلات النحويين، واختلفت، وعارض أحدهم الآخر، فلو كانت من المسائل التي تؤخذ على إطلاقها؛ لم يقبل ذلك الاختلاف وتلك المعارضة.

ثالثًا: يعد عباس حسن واحدًا من النحويين الذين سعوا جاهدين إلى تخليص النحو من الشوائب التي أبعدته عن غايته، ومرماه.

رابعًا: لم يعارض عباس حسن بعض العلل لمجرد المعارضة؛ إنّما كان يريد التوصل إلى هدف معيّن، وغاية تعليمية تيسر النحو، وتحقق للدارس ما يبتغيه.

خامسًا: لم يرد عباس حسن العلل على إطلاقها؛ إنّما قبل العلل التي تخدم المعنى، والنصوص الفصيحة التي توافق العقل، فالعلل المردودة – عنده– هي التي تتصف بالجدل، والتمحّل، وحمل النصوص على غير ظاهرها، وتلك المخالفة لرأي جمهرة النحويين.

وختامًا: أسأل الله أنْ يسدد جهودنا، وينفعنا وينفع بنا.

قائمة المصادر والمراجع

- ابـن السـراج، أبـو محمـد محمـد بـن السـري، الأصـول فـي النحـو، ت:عبدالحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، د.ت.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح تسهيل الفوائد، ت: عبدالرحمن السيّد، محمد بدوي، ط١، دار هجر للطباعة، د.م، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد، الرد على النحاة، ت: محمد البنا، ط١، دار الاعتصام، د.م، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، تحقيق: جماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: يوسف البقاعي، د.ط، دار الفكر، د.م، د.ت.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: مازن المبارك، محمد علي، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ط١، دار النفائس، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، د.ط، أضواء السلف، د.م، ١٩٤٧م.
- الجدوع، إلهام، " جهود عباس حسن النحوية: دراسة وتحليل"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦م.
- حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، د.ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٧، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦م.

- الخطيب، عدنان، " فقيد العربية الأستاذ عباس حسن"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٥-٦، مج٢، ١٩٧٩م.
- الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل، ط٢، دار المعارف، د.م، د.ت.
- الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، تحقيق: جماعة من المحققين، د.ط، دار الهداية، د.م، د.ت.
- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- السيد، حسام حسن، "اعتراضات عباس حسن النحوية في كتابه: النحو الوافي (جمعًا ودراسة)"، رسالة دكتوراه، جامعة المنيا، المنيا-مصر، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- شعبان، مصطفى، ٧-٩-٢٠١٧م، من أعلام اللغة المعاصرين، .https://www.m-a-arabia.com
- شنوقة، سعيد، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصّل، ط١، المكتبة الأزهرية لتراث، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، د.ط، دار المعارف، د.م، د.ت.
- العوادي، أسعد خلف، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ط١، دار الحامد، عمّان، ٢٠٠٩م.
- الكندي، خالد سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ط١، دار المسيرة، عمّان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

- المبارك، مازن، النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها، ط١، المكتبة الحديثة، د.م، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: علي محمد وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- نكروف، أسماء، " مناهج التيسير النحوي المعاصرة": عباس حسن أنموذجًا"، المركز الجامعي الونشريسي، ع١، مج٦، ٢٠٢٢م.
- يوسف، محمد خير، تتمة الأعلام، ط٢، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

References :

- Ibn al-Sarraj, Abu Muhammad Muhammad bin al-Sirri, Principles of Grammar, published by: Abdul Hussein al-Fatli, D. T., Al-Resala Foundation, Beirut, N.d.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Khasa'is, 4th edition, Egyptian General Book Authority, N.P., N.D.
- Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, Explanation of Tas'heel al-Fawaid, published by: Abdul Rahman al-Sayyid, Muhammad Badawi, 1st edition, Dar Hijr Printing, N.P, 1410 AH - 1990 AD.
- Ibn Mudaa, Ahmad bin Abdul-Rahman bin Muhammad, Al-Rad' al-Nahhah, published by: Muhammad Al-Banna, 1st edition, Dar Al-I'tisam, N.P, 1399 AH - 1979 AD.
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram Al-Ansari, Lisan Al-Arab, edited by: A Group of Linguists, 3rd edition, Dar Sader, Beirut, 1414 AH.
- Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf, explained the paths to Alfiyyah Ibn Malik, published by: Yusuf Al-Buqa'i, d.d., Dar Al-Fikr, N.P., N.D.
- Ibn Hisham, Abdullah bin Youssef, Mughni Al-Labib from the Books of Arabs, published by: Mazen Al-Mubarak, Muhammad Ali, 6th edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1985 AD.
- Abu Al-Makarem, Ali, The Principles of Grammatical Thinking, 1st edition, Dar Al-Nafais, Cairo, 2006 AD.
- Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf Al-Andalusi, Al-Salik's approach to speech on the Alfiyyah of Ibn Malik, N.edt., Adwa' Al-Salaf, N.P., 1947 AD.
- Al-Jadoua, Elham, "Abbas Hassan's Grammatical Efforts: Study and Analysis," Master's thesis, University of Jordan, Amman, 2006 AD.

- Hassan, Abbas, Language and Grammar between the Ancient and the Modern, N.edt, Dar Al-Maaref, Cairo, 1966 AD.
- Hassan, Abbas, Al-Nahw Al-Wafi, 17th edition, Dar Al-Maaref, Cairo, 2016 AD.
- Al-Khatib, Adnan, "The Deceased of Arabic Professor Abbas Hassan," Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, No. 5-6, Volume 2, 1979 AD.
- Al-Zubaidi, Muhammad bin Al-Hasan Al-Andalusi, Classes of Grammarians and Linguists, published by: Muhammad Abu Al-Fadl, 2nd edition, Dar Al-Maaref, N.P, N.D.
- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad, Taj Al-Arous, edited by: A group of investigators, N.edt, Dar Al-Hidaya, N.P, N.D.
- Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim, Al-Idḥah fi Illāl al-Nahḥa, published by: Mazen Al-Mubarak, 3rd edition, Dar Al-Nafā'is, Beirut, 1399 AH - 1979 AD.
- Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, Al-Kitab, published by: Abdul Salam Haroun, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH - 1988 AD.
- Al-Sayyid, Hossam Hassan, "Abbas Hassan's Grammatical Objections in his Book: Al-Nahm Al-Wafi (Collection and Study)," PhD dissertation, Minya University, Minya - Egypt, 1437 AH - 2016 AD.
- Shanouqa, Saeed, The Grammatical Reasoning in Ibn Ya'ish's Explanation of Al-Mufassal, 1st edition, Al-Azhari Heritage Library, Cairo, 2008 AD.

Shaaban, Mustafa, 9-7-2017 AD, one of the figures of contemporary language, https://www.m-a-arabia.com.

- Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali, Al-Sabban's Footnote to Al-Ashmouni's Explanation of Alfiyyah Ibn Malik, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1417 AH - 1997 AD.

- Dhaif, Shawqi, Grammar Schools, N.edt., Dar Al-Maaref, D. M., D. T.
- Al-Awadi, Asaad Khalaf, Grammatical Reasons in the Book of Sibawayh, 1st edition, Dar Al-Hamid, Amman, 2009 AD.
- Al-Kindi, Khaled Suleiman, Grammatical Reasoning in the Ancient and Modern Linguistic Lesson, 1st edition, Dar Al-Masirah, Amman, 1427 AH - 2007 AD.
- Al-Mubarak, Mazen, Arabic Grammar, The Grammatical Cause: Its Origins and Development, 1st edition, Modern Library, N.P., 1385 AH – 1965 AD.
- Nakrov, Asmaa, "Contemporary Grammatical Facilitation Methods": Abbas Hassan as a Model," Al-Wansharisi University Center, No. 1, Volume 6, 2022 AD.
- Nazir Al gaish, Muhammad bin Youssef bin Ahmed, Introduction to the Rules with an Explanation of Facilitation of Benefits, published by: Ali Muhammad et al., 1st edition, Dar Al-Salam, Cairo, 1428 AH.
- Youssef, Muhammad Khair, Tatmat al-A'lam, 2nd edition, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1422 AH-2002 AD.